مجتمع

أوغندا: إغلاق مخيم للاجئين بعد تفشي كورونا

قالت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إنّ حكومة أوغندا أغلقت مخيماً للاجئين يضم أكثر من 100 ألف شخص بعد تفشي فيروس كورونا. ويأتي الإغلاق وسط مخاوف متزايدة من العدوى في مخيمات اللاجئين المعرضة للخطر في جميع أنحاء العالم. وقالت متحدثة باسم الوكالة إن مخيم كيانغوالي سجل 24 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس، بما في ذلك حالة وفاة واحدة. وتستضيف أوغندا أحد أكبر أعداد اللاجئين في العالم. وثبتت إصابة ما لا يقل عن 89 لاجئاً في المخيمات، في جميع أنحاء البلاد. (أسوشييد برس)

باكستان: الأمطار الغزيرة تقتل 25 شخصاً

قتل 25 شخصاً على الأقل، وأصيب عشرات آخرون بجراح جراء أمطار غزيرة نجمت عنها فيضانات في مناطق مختلفة من شمال غرب باكستان، بينما أعلنت الحكومة المحلية في إقليم خيبر بختونخوا حالة الطوارئ في بعض مناطق الإقليم. وقالت الحكومة المحلية بالإقليم، في بيان، إن الأمطار الغزيرة التي بدأت يوم الأربعاء تسببت بفيضانات في بعض المناطق، وكذلك بانهيارات في العديد من المنازل وبانزلاق التربة، ما أدى إلى مقتل 25 شخصاً على الأقل وإصابة آخرين. (العربي الجديد)

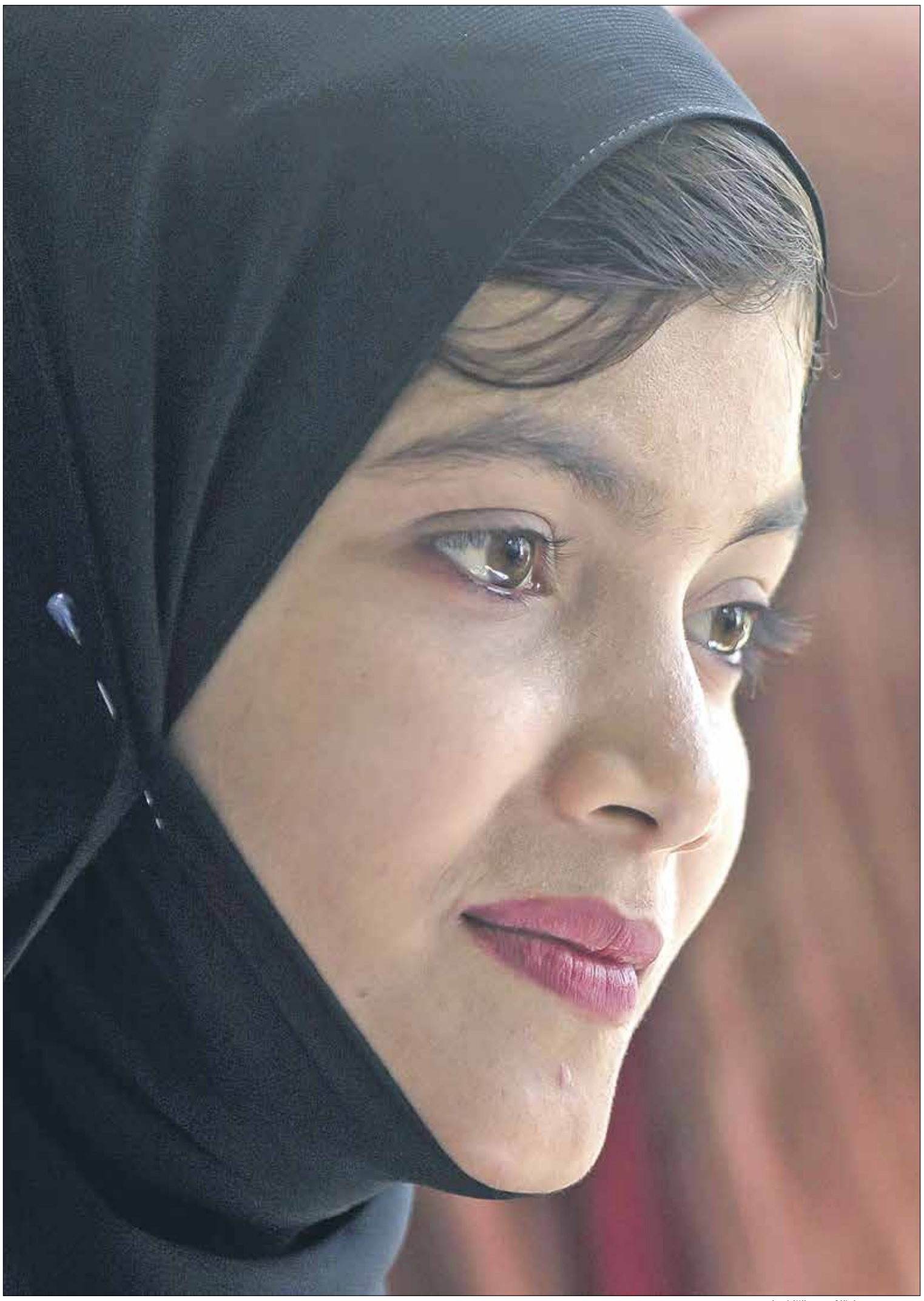

(محمود سردار الاكوس/ الاناضول)

مأساة الروهينغا في الذاكرة

ما زالت لحظات الرعب التي عاشها الكثير من مسلمي الروهينغا عالقة في ذاكرتهم، هم الذين أجبرتهم أعمال العنف والمجازر التي ارتكبها جيش ميانمار بحقهم في 25 أغسطس/ آب في عام 2017، على الفرار. ووصفت الأمم المتحدة ما حدث بـ «الإبادة الجماعية»، حيث أُجبر نحو 860 ألف شخص على الفرار. في كراتشي، جنوبي باكستان، ما زال إبراهيم حسين (56 عاماً)، أحد مسلمي الروهينغا الذين يعيشون في تلك المدينة الساحلية، حزيناً على وفاة العشرات من أفراد عائلته، من بينهم الأطفال الرضّع. يقول: «بذلنا قصارى جهدنا لمعرفة مكان ابن شقيقتي وابن عمي خلال السنوات الثلاث الماضية. اتصلنا بالعديد من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك الصليب الأحمر، لكن من دون جدوى». يستعيد حسين شريط الأحداث، ويروي: «كانوا (أفراد عائلته) يحاولون الفرار معاً، لكن سرعان ما تفرقوا. وبسبب التدافع أثناء الهرب من الموت، قُتل العديد منهم، في وقت تمكن البعض الآخر من العبور إلى بنغلادش، وفُقد اثنان». من جهته، يقول رئيس منتدى تضامن الروهينغا (مقره كراتشي)، نور حسين أراكاني: «مرت ثلاث سنوات من دون أن يتم فعل أي شيء ملموس لتحميل حكومة ميانمار المسؤولية عن الإبادة الجماعية، وإعادة التوطين الآمن لمسلمي الروهينغا. بدلاً من ذلك، ما زالت حكومة ميانمار تمارس جرائم الاضطهاد بحقهم». وتشير تقديرات غير رسمية، إلى أن مدينة كراتشي الساحلية، تضم أكثر من 400 ألف مسلم من الروهينغا، بدأوا بالتدفق إلى المنطقة منذ أوائل أربعينيات القرن الماضي، وقبل تأسيس باكستان، وهو أعلى رقم بعد ميانمار وبنغلادش. (الأناضول)

قاضية تروي قصص العنف ضد التونسيات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم تكن القاضية والباحثة في القانون روان بن رقيّة تتوقع أن تتحول يوماً إلى كاتبة تنقل تجربتها في أروقة المحاكم من خلال نصوص روائية. إلا أن ارتفاع عدد قضايا العنف الأسري في فترة الحجر الصحي نتيجة تفشي فيروس كورونا في تونس، دفعها إلى التعبير عن كل ما شهدته وتشهده من جرائم عنفية تتعرض لها النساء.

وأصدرت القاضية رقيّة مجموعة قصصية حملت عنوان «الأوغاد»، بطلاتها نساء تونسيات تعرضن للعنف الأسري خلال فترة الحجر الصحي. وتقول إنّ مجموعتها القصصية التي تروي أوجاع نساء معنفات هي صرخة للمشرعين التونسيين والمجتمع من أجل تكريس المساواة التامة بين الجنسين، مع الحرص على تنشئة الأطفال وفق معايير حقوق الإنسان والمساواة.

وفي حديثها لـ «العربي الجديد»، تؤكد بن رقيّة، التي عملت قاضية أسرة في المحكمة الابتدائية في ولاية نابل، ثم قاضية في مركز الدراسات القانونية والقضائية في العاصمة تونس، أن التشريعات التي تدافع عن حقوق المرأة لا تحمي النساء في بلادها، معتبرة أن زيادة قضايا العنف ضد النساء بسبع مرات خلال الحجر الصحي أكبر دليل على ذلك.

تضيف بن رقيّة أنّ مجموعتها القصصية المكونة من 16 رواية تنقل قصص نساء تعرضن للعنف داخل أسرهن أو في العمل أو الأماكن العامة، من بينها سبع قصص لنساء وقعن ضحايا العنف في بيوتهن خلال فترة الحجر الصحي، مؤكدة أن نسبة النساء المعنفات أكبر بكثير مما تتحدث عنه الأرقام الرسمية.

وعلى الرغم من أهمية التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء، تقول بن رقيّة إن القوانين والعقوبات غير كافية، وتكريس المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق المرأة يحتاجان إلى تغيير جذري في العقليات، يبدأ من خلال تربية الأطفال وتنشئتهم في المدارس واحترام الآخر وضمان حقوقه. وتقول إن العنف ضد النساء في تونس متجذر في العقلية المجتمعية والتي تغرسها الأمهات في أبنائهن الذكور، وهو ما يتفاقم على مر السنوات، ليكسب الرجال شرعية لممارسة العنف ضد زوجاتهم أو أخواتهم. وتؤكد أن فترة الحجر الصحي كشفت بعضاً من حجم العنف الأسري الذي عادة ما يبقى تحت الأضواء، وغالباً ما تكون النساء ضحاياه. وتشير إلى أن النساء قبل الحجر الصحي كنّ يخفين جزءاً من العنف النفسي والجسدي الذي يتعرضن له، من خلال وضع مساحيق التجميل قبل التوجه إلى العمل صباحاً. تضيف: «يكفي أن تنظر جيداً إلى وجوههن لتكتشف حجم معاناة المعنفات».

وتلفت بن رقيّة إلى أن الأسرة في تونس تعاني من مشاكل عدة نتيجة للعقلية الذكورية الطاغية في البلاد، داعية إلى ثورة في وجه هذه العقليات. وترى أن القوانين التي منحت النساء حقوقاً كبيرة في بلادها ما زالت تصطدم بواقع مجتمعي يفرض سطوته على المرأة، وهو ما بينته الإحصائيات المتعلقة بالعنف الأسري خلال فترة الحجر المنزلي وارتفاع قضايا العنف ضد النساء التي تشهدها المحاكم يومياً. وترى أنّ مجموعتها القصصية انتصار لقضية إنسانية وليس لقضية نسوية. والعنف الموجّه ضد المرأة موجود في كل المجتمعات ولا يقتصر على بلادها، على حد قولها، ما يستدعي تصحيح مسار كامل في المجتمعات التي تنتقص من قيمة المرأة وتمارس عليها كل أشكال العنف.

وتقول بن رقيّة إن رسالتها في مجموعتها القصصية «الأوغاد» توجه إلى الجيل الجديد من الأمهات اللواتي تعوّل عليهن لمحو رواسب الماضي وتنشئة أطفالهن على قيم المساواة التامة بين الجنسين.

وتسبب الحجر المنزلي في تفاقم الضغوط الاقتصادية، ما أدى إلى ارتفاع حالات العنف الأسري التي رصدتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ودوائر القضاء. وأفادت الوزارة بأن كورونا كشفت المستور وطبيعة العلاقات الهشة.

جائحة الظل

أطلق ناشطون في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الإنسان بشكل خاص مصطلح «جائحة الظل» بسبب العنف الممارس ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي نتيجة لتفشي وباء كورونا. وسجلت وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن ارتفاع حالات العنف ضد النساء 7 مرات خلال فترة الحجر، أي بمعدل امرأة معنفة كل 45 دقيقة.

تحقيق

كُشف مؤخراً أنّ اليونان تنتهج سياسة سرية متشددة ضدّ طالبي اللجوء، وبشهادة بعض من حاولوا الوصول إلى جزرها. يبدو أنّ هذا التشدد جزء من سياسة أوروبية أشمل لإغلاق أبواب القارة أمام هؤلاء

إغلاق أوروبا

تضييق على المهاجرين يبدأ من اليونان

التشدد اليوناني يتصاعد (إيهان محمد/ الأناضول)

ناصر السهلي

تصرفات سلطات حراسة الحدود البحرية اليونانية، ومن بينها إطلاق نار على قوارب المهاجرين، أو صدم القوارب المطاطية، وإجبار من اقتربوا من الجزر على العودة، بعد رحلة مرعبة وشاقة في قوارب متهالكة، وأغلبها بحمولة زائدة، تؤكد منظمات حقوقية أوروبية، ومؤسسات متخصصة بحق طلب اللجوء، أنها تصرفات نابعة من «سياسة تخرق المواثيق والقوانين المنظمة للجوء في الاتحاد الأوروبي». وقد جرى إجبار 1070 مهاجراً على الأقل، في يوليو/تموز الماضي، على العودة نحو تركيا، بالرغم مما شكّله ذلك من خطر على حياة هؤلاء، وهو إجراء يخرق القوانين الدولية.

تقول شابة سورية جامعية لـ«العربي الجديد» وصلت إلى بلغاريا في يونيو/ حزيران الماضي، إنّ السلطات البحرية اليونانية «حاولت بشكل متعمد صدم القارب المطاطي الذي كنت على متنه مع نساء وأطفال أصابهم الرعب من الغرق». كانت الشابة محظوظة مع نساء ذلك القارب حين تدخلت قوارب مدنية قرب جزيرة رودس اليونانية «توقفت فجأة محاولة دعوتنا إلى العودة عبر ميكروفون مركب حرس الحدود، وكان، للغرابة، مترجمان بلغة عربية وأفغانية، هما اللذان يصرخان بنا للاستدارة والعودة إلى تركيا».

لدى الشابة أهل وأشقاء في السويد، ولأنّ معاملات لمّ الشمل لم تشملها كونها فوق الثامنة عشرة فقد «اضطررت إلى السفر تهريباً، ولم أكن أتوقع هذه المعاملة السيئة». فمثل غيرها اعتبرت الشابة اليونان «معبراً نحو أوروبا» لا غير، إذ إنّ ظروف المهاجرين في اليونان باتت معروفة بمدى السوء الذي وصلت إليه، ويفقد كثيرون الأمل في مواصلة رحلتهم إلى غرب وشمال القارة، وأكثرهم تعيش أسرهم في تلك الدول. ومنذ استطاعت الانتقال إلى أثينا، وملاقاة أخيها الذي جاء من السويد لمساعدتها، بدأت الشابة رحلة هروب أخرى مكلفة للوصول إلى أهلها.

المعاملة السيئة لحرس الحدود، المدعوم بقوات خفر سواحل أوروبية في بحر إيجه، تعرضت لانتقادات واسعة في تقارير دولية. ففي مايو/أيار الماضي، ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية، ومنظمة العفو الدولية و«هيومان رايتس ووتش» أنّ «اليونان تتعامل مع طالبي اللجوء بطريقة مخالفة تماماً للقوانين والمواثيق الدولية». وفي يوليو/تموز الماضي، رصدت «هيومان رايتس ووتش» ومجلسا اللاجئين في الدنمارك والنرويج، الأساليب المنهجية التي استهدفت هؤلاء الساعين لطلب حماية، فقد جرى رصد «مصادرة السلطات البحرية اليونانية لمقتنيات الواصلين إلى الجزر اليونانية قبل أن تجبرهم على العودة إلى تركيا». وبحسب شهادات بعض المهاجرين العرب الذين تحدثت إليهم «العربي الجديد» من أثينا، فإنّ «خفر السواحل يعامل بقسوة مع سخرية مهاجري القوارب التي جرى اعتراضها، إذ تجري مصادرة وسائل الحماية الشخصية من فيروس كورونا حتى، ولا تنفع توسلات نساء وشبان بوقف صدم وإعادة القوارب المطاطية المختلطة» كما يشرح الفلسطيني- السوري عبد المحسن قطان في اتصال هاتفي. ويعيش قطان في سالونيك، شمالي اليونان، لكنّه ناشط منذ سنوات في مساعدة المهاجرين، ويتنقل بين أثينا والجزر اليونانية. وتواصلت «العربي الجديد» مع موظفي مجلس اللاجئين اليوناني في أثينا، فأعتبرت مسؤولة التواصل في المجلس، دانيا لبفاريا، أنّ «حق طلب اللجوء والحماية مكفولان، ولا يجب التعامل مع هؤلاء بطريقة تتعارض والقوانين الدولية». يذكر قطان أنّ تشدد السلطات اليونانية مع «أضعف الفئات من المهاجرين الذين فروا من تدمير قراهم في الشمال السوري تزايد مع تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل خمسة أشهر بأنّه سيفتح الأبواب أمام ملايين المهاجرين نحو القارة». وتشير منظمة الهجرة الدولية، إلى أنّ أثينا بدأت بالفعل التشدد أكثر من الماضي، ليس فقط مع من يحاول الوصول إليها، بل حتى مع قاطني مخيمات متردية الأوضاع فيها، وذلك منذ الأزمة الحدودية بين الجانبين التركي واليوناني في بداية 2020.

ومن جانبه، أعاد وزير الهجرة واللجوء اليوناني باناغيوتس ميتاراجي، في يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين، التأكيد على مخاوفه من «تطبيق تركيا سياسة تدفق المهاجرين مجدداً، ما سيرفع أعداد الواصلين إلى أوروبا هذا العام». واعتبر ميتاراجي أنّ استمرار «برودة العلاقة بالأتراك أمر يجب أن يثير قلق الأوروبيين في زيادة أعداد المهاجرين كوسيلة ضغط جيوسياسية في التوتر الحاصل في شرق المتوسط».

رئيس اللجنة الاقتصادية الاجتماعية الأوروبية، لوكا جاهير، أكد في مايو/أيار الماضي، على دعم أوروبا لأثينا التي اعتبرها «دولة عضوا في خط المواجهة، وبحاجة إلى دعمنا وتضامننا الكاملين. وليس من المقبول أنّ بعض الدول الأعضاء لا تفي بالتزاماتنا المشتركة وتترك دولاً أخرى تتحمل عبئاً غير متناسب في إدارة تدفقات الهجرة. وعلينا أن نجد حلولاً مشتركة بروحية وتصميم، وبتقوية مبدأ التضامن حتى لا ينظر إليه على أنّه كلمة فارغة». وذكر جاهير أنّ «إدارة حدودنا وإصلاح قانون اللجوء في الاتحاد الأوروبي مسؤولية أوروبا ككل ولا يمكن تأجيله أكثر». وتطالب أثينا بـ«تضامن أوروبي» ضد ما تسميه «عدوانية تركيا» في شرق المتوسط، وتقوم بإدخال قضية الهجرة المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط. وبناءً على ما تقدم، زادت، وفقاً للملاحظة ومراقبة منظمات دولية مختلفة، بما فيها التابعة للأمم المتحدة، عمليات إجبار المراكب على الاستدارة ومطاردتها نحو المياه الدولية وتركها تواجه مصيرها من دون تقديم أي مساعدة ملزمة، بحسب المواثيق الدولية. ونقلت تقارير صحافية يونانية وأوروبية أنّه في نهاية الشهر الماضي قام رجال أمن يونانيون ملثمون باقتحام أحد معسكرات المهاجرين على جزيرة رودس، وأجبروا نساء وأطفالاً وشباناً على ركوب أحد قوارب الإنقاذ من دون محرك وبلا دفة توجيه، وأجبروا على الإبحار نحو الحدود البحرية لليونان وتركهم لمصيرهم. وفي 22 يوليو/تموز الماضي، انقذ خفر السواحل التركي مجموعة مكونة من 22 شخصاً من بينهم رضّع ونساء. شكل ذلك الأمر الممارس سراً من الأمن اليوناني صدمة للمهاجرين، خصوصاً النساء اللواتي هربن من القصف الذي تعرض له في سورية.

التقارير الدولية حول تلك السياسات السرية الممارسة من أثينا، بالرغم من نفي الأخيرة، رصد معلوماتها ناشطون متطوعون من دول أوروبية مختلفة. يؤكد الناشط البحري في منظمة «إنقاذ اللاجئين» (أوروبية متعددة الجنسيات) يواكيم أندرسون لـ«العربي الجديد» أنّه «جرى التقاط إشارات في أثناء إبحارنا في شرق المتوسط عن إجبار قوارب على العودة، ونحن بأنفسنا يجري تجريم عملنا ونلاحق من خفر السواحل الأوروبي». ويؤكد بواكيم ورفاقه من ألمانيا والنرويج، أنّ التركيز الآن على ممارسات أثينا في بحر إيجه «بالرغم من أنّ الحالة تنطبق أيضاً على مهاجري البحر الأبيض المتوسط، إذ يقع تدخل عنيف في ملاحقة مراكب الهاربين حتى تصل إلى المياه الليبية أو التونسية، مع عدم الاكتراث بغرق العشرات خلال الفترة التي كانت أوروبا مشغولة فيها بوباء كورونا».

تتصرف اليونان، كما تقول تقارير متخصصة أكاديمية وحقوقية وسياسية، بشكل عدواني وغير مسبوق «من دون أي انتقاد أوروبي، بل على العكس من ذلك تجري تلك الممارسات على خلفية دعم حكومات وسياسيين أوروبيين». ويشير خبير شؤون الهجرة في منظمة «حق اللجوء» في كوبنهاغن، المحامي بيورن يوهانسون، إلى أنّ «سياسة رفض دخول المهاجرين حدود القارة بمثابة عار بتكلفة بشرية معروفة للسياسيين الصامتين على ما يعانيه في الأصل طالبو اللجوء في اليونان، وحوادث الغرق في المتوسط بعد عقد المفوضية الأوروبية اتفاقات مع ديكتاتوريين في الضفة الجنوبية للمتوسط لمنع وصول القوارب والتصدي لها من خلال إشارات يرسلها خفر سواحل أوروبي».

ويؤكد يوهانسون لـ«العربي الجديد» أنّ «اليونان باتت تمارس سياسة أكثر تشدداً مما مارسه وزير داخلية إيطاليا السابق، الشعبوي المتشدد، ماتيو سالفيني، باستهداف متعمد هدفه بعث رسائل لمن يحاول اللجوء ألا يحضر إلى المياه الإقليمية للجزر اليونانية». ويختم يوهانسون قائلاً إنّ «كلّ تلك الممارسات تأتي بدعم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، التي شكرت علناً جهود أثينا، معتبرة إياها درع أوروبا ضد المهاجرين، وتلك التكتيكات اليونانية، وغيرها في المتوسط، لا يبالي بها سياسيو الاتحاد الأوروبي، بل إنّ بعضهم يصرح علانية بأنّه يجب إرسال جنود وقوات إلى بحر إيجه لمساعدة اليونان... في ممارساتها غير القانونية تلك».

خفر السواحل يعامل بقسوة مع سخرية مهاجري القوارب التي جرى اعتراضها

تجري ملاحقة مراكب الهاربين حتى تصل إلى المياه الليبية أو التونسية

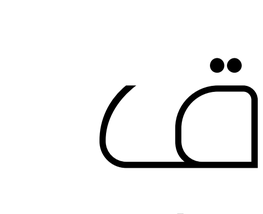

1070

مهاجراً، على الأقل، أجبروا في يوليو/تموز الماضي، على العودة من اليونان نحو تركيا، في قواربهم المتهالكة

لاجئون على أرصفة بيروت

لم يجد اللاجئون والعمال الأجانب في لبنان غير الأرصفة لقضاء أيامهم، بانتظار أن يرأف المعنيون بحالهم ويعيدونهم إلى بلدانهم

بيروت ـ **سارة مطر**

يغيب نبض الحياة عن شوارع بيروت ليلاً، ليبقى صوت اللاجئين الأفارقة والمشرّدين والعمّال والعاملات الأجانب المصروفين من أعمالهم والعالقين في لبنان منذ أشهر عدة. هؤلاء لم يجدوا مكاناً غير الأرصفة أمام سفارات بلادهم أو بمحاذاة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يمضون نهارهم وينامون في العراء وبالكاد يجدون ما يأكلونه، بينهم كبار في السن وأطفال ومرضى، من دون أي تحرّك من المعنيّين.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصابين بفيروس كورونا في لبنان، وفرض الإقفال وحظر التجول لأيام عدة، تُضاف معاناة هؤلاء إلى ضحايا ومتضرّري الانفجار الأخير. الوضع الراهن شرّد مئات العاملات الأجنبيات من الجنسيات الإثيوبية والغانية والنيجيرية وغيرها، بعد استغناء أرباب العمل عنهنّ من جزّاء الارتفاع الجنوني في سعر صرف الدولار الأميركي.

أسرى بطاقة سفر

اتخذ نحو 70 عاملاً سودانيّاً من الشارع المقابل لسفارة بلدهم في العاصمة بيروت ملجأ منذ نحو 5 أشهر، علماً أنّ ثلاثين آخرين كانوا قد تمكّنوا من العودة إلى ديارهم من خلال فاعل خير لبناني تكفّل بتغطية تكاليف سفرهم، بحسب أحد الناشطين واللاجئين السودانيين، يدعى عبد الباقر. يقول: «ارتفع عدد العمّال السودانيّين من الرجال والنساء الراغبين بالعودة إلى وطنهم إلى نحو 2700 منذ 17 أكتوبر/تشرين الأول الماضي وحتى اليوم، بعد صرفهم من أعمالهم وتفاقم الأزمة المعيشية والاقتصادية. وقد حصل 900 منهم على إعفاء من رسوم الإقامة، إلا أنّهم عاجزون عن تأمين تكاليف تذاكر السفر».

ويُحذّر عبد الباقر من أنّ «500 عامل يعانون من حالات إنسانية حرجة جداً، فهم عاجزون عن تأمين مأوى وطعام أو حتّى دواء، كما أنّهم غير قادرين على دفع ثمن بطاقة السفر لمغادرة لبنان فباتوا مشرّدين وعالقين في الشوارع أو ضيوفاً لدى أحد أصدقائهم ومعارفهم، يمضّون أيامهم ولياليهم بما تيسّر من طعام يقدمه البعض إليهم». ويشير إلى أن «سبل النظافة والوقاية الشخصية معدومة. كانوا يعتمدون على دورات المياه في المقاهي والمطاعم قبل قرار إغلاق البلاد، ما قد يؤدي إلى انتشار فيروس كورونا وغيره من الأمراض».

من جهته، يقول حسن محمد فضل، وهو عامل سوداني قدم إلى لبنان منذ 9 سنوات وصُرف أخيراً من عمله في أحد الفنادق من دون أي تعويض يُذكر، لـ«العربي الجديد»: «طُردت من المنزل الذي كنت أسكنه مع رفاقي بعد عجزنا عن تسديد بدل الإيجار، وأصبحنا منذ نحو 5 أشهر مشرّدين في الشوارع، ننام في مقابل سفارة بلادنا». يضيف: «كنّا نتقاضى رواتبنا على سعر صرف 1500 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد، ما يعني أنّه لا قيمة شرائية له اليوم».

ويقول اللاجئ السوداني عمر إسماعيل محمد إسماعيل، لـ«العربي الجديد»، إنه كان يعيش على الرصيف المقابل للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي لم تنظر بملفّه حتى اليوم، لكنه انضم للمعتصمين قرب سفارة بلاده علها تعيده إلى وطنه حيث عائلته وأولاده الستة. يضيف: «نعيش في لبنان ما هو أخطر وأشدّ قسوةً من الخطر الأمني الذي دفعني إلى ترك السودان. منذ عامين، أعيش على فتات مساعدات من هنا وهناك. لا أملك المال ولا العمل ولا المسكن، وأعاني من ضيق في التنفّس. أريد العودة فقط».

سنة كاملة في العراء

أمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يغادر لاجئون أفارقة الأرصفة منذ نحو عام، بينهم 3 أطفال، «في حين تتواصل عمليّة إغلاق الملفّات بدلاً من الوصول إلى حلّ إنساني عادل يراف بحالتنا»، كما تقول إحدى اللاجئات السودانيّات لـ«العربي الجديد». تضيف: «سنة كاملة ونحن ننام في العراء، بكل ما يحمله الشارع من مخاطر وأمراض وانعدام النظافة الشخصية والأمطار، ناهيك عن الذل اليومي الذي نختبره. كيف لنا أن نفكّر بفيروس كورونا ونشتري الكمامات ووسائل التعقيم، ونحن نعيش على ما يقدّمه لنا فاعلو الخير من طعام وشراب وملابس وبطانيّات؟ هل نحنّ على قيد الحياة أصلاً والمفوضية غافلة عنّا وعن حقوقنا وكرامتنا الإنسانيّة؟».

وتقول لاجئة إثيوبية متزوّجة من لاجئ صومالي، إنّ ملفّ زوجها عالق في المفوضية منذ 20 عاماً. «أنام وابني البالغ من العمر 5 سنوات في الشارع منذ سنة، بعدما طردنا صاحب البيت. كنّا لنموت جوعاً لولا مساعدة بعض الخيّرين. أمّا زوجي، فيدور في الشوارع باحثاً عن بقايا طعام، بعدما كان يحمل البضائع وغيرها قبل أن يتأزم الوضع». وتناشد المفوضية ترحيلها وعائلتها إلى بلدٍ ثالث يكفل مستقبلاً آمناً لابنها الوحيد ويؤمّن له التعليم كغيره من الأطفال. أما الابن، فيختزل معاناة والدته قائلاً: «يا ريت عنّا بيت».

السفارة السودانية لا تتحرك من أجل مواطنيها (حسين بيضون)

لا مأوى لهن غير الشارع (حسين بيضون)

ازدواج وظيفي في ليبيا بسبب الرواتب القليلة

يضطر بعض الليبيين إلى العمل في وظيفتين من أجل زيادة رواتبهم، في ظل انخفاض الرواتب بشكل عام، علماً أن الأمر غير قانوني. ويدعو البعض إلى إيجاد حلول وزيادة الرواتب حتى يتمكن المواطنون من تأمين احتياجاتهم المعيشية

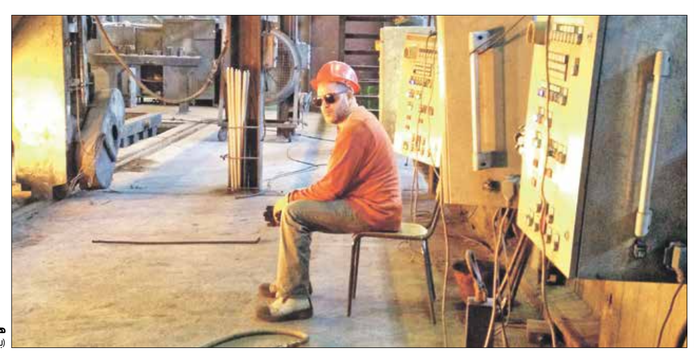
هل يكفي راتبه عائلته؟ (إنجاميلي لومي/ Getty)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الانهيار الاقتصادي والسياسي في ليبيا، يستفيد البعض من الفساد الإداري في البلاد، ويعملون في وظيفتين في ظل انخفاض قيمة الرواتب وعدم كفايتها لسداد احتياجاتهم، علماً أن معظمهم لا يؤدي مهامه الوظيفية. وشكّلت حكومة الوفاق الوطني جهة رقابية جديدة حملت اسم «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» للحدّ من هذا الأمر، وكشفت في آخر بياناتها عن رصد 7000 حالة ازدواج وظيفي جديدة، تضاف إلى آلاف الحالات التي سبق كشفها.

ويقول عضو لجنة تسوية الازدواج الوظيفي في وزارة العمل عبد المطلب البندي، إن «الازدواج الوظيفي هو نتيجة الانهيار الحكومي في البلاد، إضافة إلى أخطاء إدارية». ويقرّ بوجود تزوير في الكثير من تلك الحالات بهدف تقاضي البعض أكثر من راتب شهري. ويشير البندي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن عدد موظفي القطاع العام في ليبيا يتجاوز المليوني موظف في كافة قطاعات الدولة، موضحاً أن 2,3 مليون شخص يتوزعون على كافة القطاعات، في وقت بلغ عدد الباحثين عن عمل الألف، وما زالوا مسجلين لدى وزارة العمل. ويؤكد أن جهود التسويات الوظيفية التي تقوم بها السلطات ستقلل من عدد الباحثين عن عمل. إلا أن الباحث الاجتماعي عبد العزيز الأوجلي، يؤكد أن البطالة لا يمكن تسويتها من دون روادع قانونية وعقوبات.

ويلفت الأوجلي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن السعي إلى زيادة الرواتب هي إحدى أهم إجراءات الحد من الازدواج الوظيفي. ويتفق معه عمر الخيتوني، الذي سعى إلى تسوية أوضاعه الوظيفية بعد توقف راتبه الشهري منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي بسبب الازدواج الوظيفي. يقول إنه عمل كمدرّس وموظف في مخازن التعليم في الوقت نفسه، مشيراً إلى أن هدفه كان زيادة راتبه المتدني الذي لا يلبي احتياجات أسرته.

لو كان الراتب يكفي لما ارهقت نفسي في اكثر من عمل

السعي إلى زيادة الرواتب هي اهم إجراءات الحد من الازدواج الوظيفي

ويتقاضى الخيتوني 800 دينار (نحو 587 دولاراً)، من وظيفته في مخازن التعليم شهرياً، إضافة إلى 600 دينار (نحو 440 دولاراً)، من عمله في التعليم، مؤكداً أن الراتبين بالكاد يوفران احتياجاته الشهرية. يؤكد الأوجلي على مخالفة الخيتوني القانونية، لكنّه يذكر أن غالبية الساعين إلى تقاضي أكثر من راتب لا يشغلون كلا الوظيفتين ويتغيبون عن العمل بأعذار، نتيجة للثغرات في قانون العمل في البلاد، منها الإجازات المرضية والنزوح من جراء الحروب وغيرها.

من جهته، يشير البندي إلى عدم وجود أرقام واضحة تتعلق بهؤلاء الذين يعملون في أكثر من مهنة بسبب الانقسام الحكومي، لافتاً إلى أن هيئة الرقابة الإدارية التابعة لحكومة مجلس النواب (شرق ليبيا)، أوقفت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي 9581 موظفاً عن العمل بسبب الازدواج الوظيفي. ويقول الأوجلي إن قائمة الرواتب تشمل موظفين عاطلين عن العمل أو أسماء وهمية يتقاضون الرواتب.

وكانت تصريحات رسمية سابقة قد أشارت إلى أن الظاهرة ستتسع بسبب وجود آلاف الموظفين من دون دوام رسمي من جراء وجودهم في مناطق الحرب والتوتر الأمني. يضيف البندي أن العديد من المقترحات الموجودة لدى وزارة العمل تشير إلى ضرورة تسوية أوضاع الرواتب بناء على دراسة مستوى الدخل وغلاء المعيشة. ويذكر أنها خطوات ما زالت مؤجلة إلى حين إنهاء الانقسام الحكومي الذي يعرقل كل شيء. فيما يطالب الأوجلي بضرورة إيجاد حلول لأزمات الفقر وتدني الأجور وتوفير الضمان الاجتماعي والضمان الصحي للحد من العمل في أكثر من وظيفة حكومية. يضيف: «علينا السؤال عن أسباب عمل المدرس في وظيفة أخرى».

وعلى غرار الأوجلي، يلفت الخيتوني إلى أن «الإجراءات التي تعمل عليها الحكومة من دون النظر في الأسباب تعني أنها تريدنا أن نعيش رهن الفقر. ولو كان الراتب يدفع بحسب متطلبات الحياة، لما أرهقت نفسي في أكثر من عمل، وتركت أسرتي ساعات طويلة». وشهدت أخيراً العاصمة طرابلس وعدة مدن احتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية، مطالبة بتوفير الكهرباء والماء وتحسين الخدمات الصحية، فيما تظهر البيانات الرسمية ارتفاع معدلات البطالة، خاصة مع الأضرار الإضافية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا.

وتظهر البيانات الرسمية أن ليبيا أنفقت 425 مليار دينار (303 مليارات دولار)، خلال السنوات التسع الماضية، عبر الحكومات السابقة، بما فيها الحكومة الموازية في شرق البلاد، من دون تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، في حين أضحت البلاد تتعرض لأخطر أزمة اقتصادية منذ عام 2011.

وكشف تقرير صادر عن وزارة العمل في حكومة الوفاق الوطني أن عدد الباحثين عن العمل خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ نحو 128 ألف شخص، بزيادة 62,6 ألف باحث خلال الفترة نفسها من العام الماضي.